الاحتلال. واعتبرت مصادر الجيش ان مثل هذا الاحتمال بات قائماً في ظل الاوضاع السائدة، حالياً (**القبس**، الكويت، ١٨/١٠/١٩٨٨). ونسبت مصادر، في عمّان، الى القائد العسكري الاسرائيلي لقطاع غزة، تسفي فولينغ، قوله ان لدى القوات الاسرائيلية العاملة في القطاع «معلومات تفيد بأن [سكانه] يملكون أسلحة ومعدات عسكرية، قد يلجأون الى استخدامها اذا لزم الامر... فقد لاحظنا ازدياد عمليات القاء القنابل اليدوية، ووضع العبوات الناسفة، الجانبية، ضد المواقع الاسرائيلية في انحاء القطاع. وتفيد المعلومات بوجود كميات هائلة من الاسلحة الخفيفة والمتوسطة داخل القطاع، تمّ ادخالها من طريق البحر. وعلى الرغم من عمليات التمشيط التي قمنا بها، بحثاً عن هذه الاسلحة، الاّ اننا لم نعثر على شيء» (**القدس**، عمّان، ٢٤/١٠/١٩٨٨). وأشار فولينغ الى الصعوبات التي تواجه عمل الجيش الاسرائيلي في قطاع غزة، ووصفها بأنها «قاسية جداً... حيث تزداد المقاومة عنفاً وشراسة... لقد اتبعت السلطات الاسرائيلية سياسة قاسية ومتشددة، بهدف اخماد نيران هذه الثورة» (**المصدر نفسه**).

استغل كل من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الدفاع، اسحق رابين، الحملة الانتخابية، كل لاغراضه، لتعميق الاتجاه الاسرائيلي الداعي الى مزيد من استخدام القوة ضد سكان الضفة والقطاع. فوجّه شامير تهديداً مباشراً الى المواطنين، في هاتين المنطقتين، خلال اجتماع انتخابي عقده حزب الليكود في سدروت، بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٨، وبثته الاذاعة الاسرائيلية، جاء فيه: «اذا استخدم العرب، في [الضفة الغربية] وغزة، الاسلحة النارية ضد الجيش الاسرائيلي فلن يبقى منهم على وجه الارض أحياء او لاجئون». وأضاف شامير: «ليس هناك أدنى شك في ان هذا [الاستخدام للاسلحة النارية] سوف يضع حداً سريعاً للانتفاضة، ومسؤولو [م.ت.ف.] يعرفون ذلك جيداً». وهدّد شامير «الذين يريدون ذبحنا» بـ «الويل لهم؛ لن يبقى لهم أي أثر». أما وزير الدفاع، رابين، فاطلق، في اثناء جلسة الحكومة الاسبوعية، بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٨، تهديدات مماثلة، ادعى فيها بأن قواته «ستجابه سكان المناطق [المحتلة] بالأسلحة النارية، فيما لو استخدم [هؤلاء] السكان الاسلحة ضد الجيش الاسرائيلي» (**الاتحاد**، حيفا، ١٨/١٠/١٩٨٨). وعقب رئيس الاركان، دان شومرون، على هذه التهديدات بالقول، ان الجيش الاسرائيلي مدرب جيداً، وباستطاعته التغلب على المشكلات الناجمة عن تعرّضه لهجمات بالسلاح؛ غير ان الجيش يواجه صعوبات في التعاطي مع الاختراقات العسكرية الصغيرة والتسللات المماثلة (**جيروزاليم بوست**، ١٧/١٠/١٩٨٨).

استقلال وحكومة

وسط هذه الاجواء، وفي ظل قسوتها، وربما بسبب هذه القسوة، ازداد تعلق المواطنين، في الضفة والقطاع، بالتحركات السياسية لـ م.ت.ف. وتعلقت انظارهم على ما سوف تحققه دورة المجلس الوطني في الجزائر. ورحّبت الاوساط السياسية بهذه التحركات وتلك الدورة الاستثنائية. فمن جهة، اكد البيان الرقم ٢٧، الصادر عن القيادة الموحّدة للانتفاضة، «ثقة [سكان المناطق المحتلة] بأن المجلس الوطني سوف يوافق على خطوات مناسبة لملء الفراغ الذي خلّفه قرار الاردن فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية؛ وتبنّي البرامج والطرق [الملائمة] لترجمة شعارات الانتفاضة، التي تنادي بالحرية والاستقلال، الى دعم عالمي متزايد لحقوقنا الاساسية» (جويل غرينبرغ وجوشوا بريليانت وآندي كورت، «المناطق الفلسطينية تحبّذ الاستقلال»، **المصدر نفسه**، ١١/١٠/١٩٨٨). وخاطب البيان ٢٨، الذي أُصدر تحت عنوان «نداء الاستقلال»، الشارع الاسرائيلي مؤكداً ان الانتفاضة التي اندلعت في الاراضي المحتلة، في ٩/١٢/١٩٨٧، «لم تكن حباً في سفك الدماء الفلسطينية، او اليهودية، بل كانت ثورة على ظلم الاحتلال وقمعه وفاشيته واصراراً وطنياً على اقامة السلام العادل في منطقتنا، والذي لن يتم الاّ ببناء دولتنا الفلسطينية على ترابنا الوطني». وطالب البيان المجلس الوطني الفلسطيني بتبنّي القرارات والبرامج السياسة الواقعية. واكد ان المجلس سوف يعمل على «تحويل انجازات انتفاضتنا الباسلة، والمتصاعدة، الى مكاسب سياسية على درب الحرية والاستقلال والتحرير الوطني... وسوف